رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه

القطاع المصرفي ملتزم المعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال

أكد رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه ان دور القطاع المصرفي سيبقى اساسياً ورئيسياً في تمويل الاقتصاد اللبناني واحتياجات الدولة، مشيراً إلى ان حصة القطاع المصرفي المحلي من التمويل تشكل حوالي 51.3 في المئة من الدين، مؤكداً ان هذه الحصة بدأت بالتراجع. واعتبر طربيه ان موضوع العقوبات الأميركية قضية شائكة، مشيرا إلى ان السلطات الاميركية أكدت عدم استهدافها للمصارف اللبنانية معتبراً ان المصارف اللبنانية ملتزمة كل المعايير الدولية في مكافحة تبييض الأموال بل الإرهاب.

رد طربيه على اسئلة السفير فكان الحوار الآتي:

● هل يبقى القطاع المصرفي المصدر الأوّل لتمويل الاقتصاد اللبناني وتمويل احتياجات الخزينة؟

○ سيبقى القطاع المصرفي اللبناني، على المدى المتوسط، الممّول الرئيسي للدولة اللبنانيّة كما كان الحال في ربع القرن الأخير أكان في فترات الازدهار أو في فترات الركود الاقتصادي على حدّ سواء. وقد شكّلت حصّة القطاع المصرفي المحلّي 51.39٪ من إجمالي الدين العامّ كما في نهاية شهر حزيران من العام الحالي. إلاّ أنّ هذه الحصّة قد بدأت بالتراجع خلال الآونة الأخيرة، وذلك تلبيةً لمطالب وكالات التصنيف الدوليّة، والتي تشدّد باستمرار على ضرورة تخفيض مستوى تعرّض المصارف للديون السياديّة.

ولا يخفى دور المصارف في تمويل مختلف الجهات التي تكوّن الاقتصاد المحلّي، مهندسةً دوماً منتجات وخدمات لدعم القطاعات الإنتاجيّة والشركات على مختلف أحجامها من جهة، ولتحفيز حركة الاستثمار من جهة أخرى. وتعمل المصارف جاهدةً لرصد الشركاتّ التي تتمتّع بآفاق نموٍّ واعدة، خاصّةً الشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم، والتي من المرتقب أن تخلق فرص عمل جديدة خلال فترة توسّعها، الأمر الذي يؤدّي إلى تحريك العجلة الاقتصاديّة. وقد ارتفعت التسليفات إلى القطاع الخاصّ بنسبة 8.00٪ سنوياً لتصل إلى 55.88 مليار د.أ. مع نهاية شهر حزيران 2016. يجدر الذكر أنّ مصرف لبنان قد لعب دوراً أساسيّاً في دعم نموّ تلك التسليفات من خلال الرزم التحفيزيّة التي أطلقها منذ العام 2013، والتي يضخّ من خلالها خطوطا ائتمانيّة في المصارف بمعدّلات فائدة متدنّية لا تتخطّى الـ1٪ تهدف إلى دعم حركة التسليف ونشاط قطاعات اقتصاديّة مختلفة كالقطاعات الإنتاجيّة وقطاع السكن والبحث والتطوير والمشاريع الصديقة للبيئة، للذكر لا الحصر.

العقوبات الأميركية

● رداً على سؤال حول العقوبات الأميركيّة على القطاع المالي والمصرفي اللبناني هل أثّرت هذه العقوبات على النشاط في لبنان وانتشار المصارف في الخارج؟

○ اجاب طربيه:

ـ يشكل موضوع العقوبات الأميركية موضوعاً دقيقاً وحساساً تعامل معه القطاع المصرفي اللبناني وفقاً لتوجيهات السلطة النقدية التي لها اليد الطولى في رسم الإطار الدقيق للتعامل مع هذا الموضوع ذي الطابع الدولي. من جهة أخرى، فإن السلطات الأميركية قد أكدت عدم استهدافها القطاع المصرفي اللبناني ولا أية شريحة من الشعب اللبناني، مما سهل مقاربة الموضوع من المصارف بروح عملية ووطنية. مع الإشارة بأن القطاع المصرفي اللبناني ملتزم بكامل المعايير الدوليّة لجهة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ويتمتّع بإطار قانونيّ وتشريعي ورقابيّ صارم وحذر في هذا المجال. فبالإضافة إلى القانون رقم 44 الصادر عن مجلس النوّاب حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتعميم الأساسي رقم 83/القرار رقم 7818 الصادر عن مصرف لبنان حول نظام مراقبة العمليّات الماليّة والمصرفيّة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وسلسلة التعاميم الوسيطة الصادرة أيضاً عن مصرف لبنان بشكل دوريّ، تلعب هيئة التحقيق الخاصّة دوراً مهماً في رصد عدد حالات تبييض الأموال المشتبه بها في لبنان والتحقيق بها بهدف معالجتها. يجدر الذكر أنّه قد تمّ شطب لبنان من لائحة الدول غير المتعاونة في محاربة تبييض الأموال منذ العام 2002، وذلك بفضل الإجراءات المتّخذة من قبل الحكومة ومصرف لبنان لمراقبة حركة الأموال الوافدة إلى المصارف اللبنانيّة.

العلاقة مع مصرف لبنان

وحول العلاقة مع مصرف لبنان قال طربيه:

○ تندرج طبيعة علاقة المصارف اللبنانيّة مع مصرف لبنان تحت إطار الحرص على التزام هذا القطاع بالقوانين والمعايير الدولية وذلك بهدف الحفاظ على صورة القطاع المصرفي أمام المجتمع الدولي وتجنّب تعريضه لأيّة مخاطر محتملة نظراً لأهميّة هذا القطاع ودوره المحوري في الاقتصاد الوطني. في هذا السياق، يتبع البنك المركزي سياسةً حذرة وحكيمة، مع تعاميم دوريّة تطال المصارف المحليّة العاملة في لبنان وخارجه على حدّ سواء. بدورها، فإنّ المصارف اللبنانيّة قد باتت معروفة بالتزامها في تطبيق معايير الإدارة الرشيدة وإدارة المخاطر بطريقة فعّالة، وعلى التزامها بمختلف المعايير الدوليّة كمعايير بازل 1 و2 و3، الأمر الذي يدعم مرونتها وثقة المستثمرين والمودعين المحليّين والأجانب فيها. كما أنّ التزام المصارف اللبنانيّة بمعايير مكافحة تبييض الأموال وبتطبيق قانون الامتثال الضريبي «FATCA» يساهم في تعزيز هذه الثقة وتسهيل معاملاتها في الأسواق الخارجية.

وحول انعكاسات التطورات في المنطقة على القطاع قال طربيه:

○ ممّا لا شكّ فيه أنّ الاقتصاد اللبناني بمختلف قطاعاته يمرّ بمرحلة دقيقة في ظلّ التوتّرات السياسيّة والأمنيّة التي تعصف حالياً بالمنطقة، الأمر الذي يثير قلق وكالات التصنيف الدوليّة. فقد خفّضت وكالة فيتش في 14 تمّوز 2016 تصنيفها الائتماني الطويل الأمد بالعملة الوطنيّة وبالعملات الأجنبيّة للدولة اللبنانيّة من «B» إلى «B-» مع نظرة مستقبليّة «مستقرّة». من جهة أخرى، حافظت وكالة موديز على تصنيف لبنان السيادي عند مستوى «B2» في 2 حزيران 2016، مؤكّدةً نظرتها المستقبليّة «السلبيّة» للبلاد. كذلك أبقت وكالة ستاندرد أند بورز في 5 آذار 2016 التصنيف الطويل والقصير الأمد للديون السياديّة بالعملات الأجنبيّة والمحليّة للبنان عند «B-» و «B» بالتتالي، مع نظرة مستقبليّة «سلبيّة». وقد عزت معظم هذه الوكالات تعديلاتها المشار إليها أعلاه إلى المسائل السياسيّة العالقة في البلاد وضعف الماليّة العامّة ومستويات الدين العامّ المرتفعة كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي، بالإضافة إلى استمرار تدفّق اللاجئين السوريّين إلى الأراضي اللبنانيّة، وغيرها من الأمور.

في المقابل، لا تزال وكالات التصنيف الدوليّة تشيد بمتانة القطاع المالي والمصرفي اللبناني، والذي نجح بتحقيق أداء ماليّ صلب لغاية النصف الأوّل من هذا العام على الرغم من الاضطرابات المحليّة والإقليميّة، وإن بوتيرة أدنى بقليل من حقبة ما قبل أحداث الربيعّ العربي والحرب السوريّة. وتأتي هذه المتانة في ظلّ مستويات السيولة والملاءة المرتفعة لدى المصارف اللبنانيّة والتزامها بشتّى المعايير الدوليّة لجهة كفاية الرأسمال ومتطلّبات لجنة بازل ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر والحوكمة الرشيدة وقانون فاتكا وغيرها، إضافةً إلى سياسة مصرف لبنان الحذرة والحكيمة.

أمّا لجهة معدّلات النموّ في القطاع المصرفي، فقد ارتفعت محفظة الودائع بنسبة 2.09٪ خلال النصف الأوّل من العام 2016 وبنسبة 4.22٪ على صعيد سنويٍّ إلى 158.19 مليار د.أ. مع نهاية شهر حزيران. كذلك زادت محفظة التسليفات الصافية إلى القطاع الخاصّ بنسبة 3.06٪ منذ مطلع العام وبنسبة 8.00٪ على أساس سنويٍّ إلى 55.88 مليار د.أ. في هذا الإطار، نمت موجودات القطاع المصرفي بنسبة 2.35٪ منذ بداية العام وبنسبة 5.70٪ سنوياً لتصل إلى 190.36 مليار د.أ.

تراجع نمو الودائع

● يلاحظ في المرحلة الأخيرة تراجع النشاط وحركة الودائع المصرفيّة. هل تؤثّر هذه التطورات على دور القطاع المصرفي؟

○ لم يسلم القطاع المصرفي اللبناني من تداعيات الأزمة السوريّة والفراغ الرئاسي في لبنان وعدم التوافق السياسي في البلاد، الأمر الذي انعكس سلباً على وتيرة النموّ في الودائع والتسليفات وميزانيّة القطاع مقارنةً بالسنوات السابقة. غير أنّنا على ثقة بأنّ القطاع المصرفي اللبناني قادر على تخطّي التحدّيات التي تمرّ بها البلاد، الأمر الذي برهنه عبر السنين، من خلال نسب السيولة المرتفعة لديه (حوالي 78٪) ومستويات الملاءة الجيّدة (نسبة كفاية رأس المال تتخطّى الـ14٪ بحسب متطلّبات بازل 3)، وعامل الثقة الذي يساهم في استقطاب الرساميل وتحويلات المغتربين. كما وإنّ سياسة مصرف لبنان الحكيمة من جهة، والتزام المصارف بشتّى المعايير الدوليّة من جهة أخرى، تلعب دوراً مهمّاً في المحافظة على سمعة القطاع لدى المجتمع الدولي.

● هل تأثر القطاع المصرفي نتيجة التطورات في سوريا وما هو وضع المصارف اللبنانية في الخارج؟

○ لقد كان للحرب السوريّة انعكاسات سلبيّة على نشاط العديد من القطاعات الاقتصاديّة في البلاد، الأمر الذي أدّى إلى تباطؤ نسبيٍّ في وتيرة نموّ الحركة التسليفيّة ومحفظة الودائع لدى القطاع المصرفي اللبناني. غير أنّ هذا التباطؤ قد بقي محدوداً في ظلّ استمرار ثقة المستثمرين والمودعين المحليّين والأجانب بالمصارف اللبنانيّة، والتي لطالما عُرفت بمتانتها وقدرتها على تخطّي شتّى الصعوبات. وينعكس ذلك من خلال استمرار تدفّق تحويلات المغتربين إلى لبنان، والتي بلغت حوالي 7.16 مليارات د.أ. في العام 2015 بحسب أرقام البنك الدولي، ممّا يساهم في زيادة الودائع بشكل مستدام. كما شكّلت الرزم التحفيزيّة التي أطلقها مصرف لبنان، والتي بلغت قيمتها حوالي 6 مليارات د.أ.، عاملاً أساسيّاً في دعم حركة التسليف ووتيرة النموّ الاقتصادي. أمّا في ما يختصّ بعمليّات المصارف اللبنانيّة في الخارج، فإنّ حجمها لا يتعدّى الـ17٪ من مجموع ميزانيّة القطاع المصرفي اللبناني، الأمر الذي يحمي المصارف من أيّ صدمات قد تهزّ بلدان تواجدها.

● ما هي نتائج مصرفكم مقارنةً بالسنوات الماضية؟

○ نجحت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بتحقيق أداء ماليّ مبهر مع نهاية النصف الأوّل من العام 2016، محقّقةً نسب نموٍّ قويّة في محفظة القروض وودائع الزبائن ومستويات الربحيّة، ومحافظةً بذلك على مكانتها البارزة ضمن المصارف العاملة في مجموعة ألفا. في التفاصيل، نمت ميزانيّة مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بنسبة 8.79٪ على صعيد سنويٍّ إلى 10.39 مليارات د.أ. في نهاية شهر حزيران من العام الحالي. كما زادت ودائع الزبائن لدى المجموعة بنسبة 8.07٪ سنوياً إلى 8.74 مليارات د.أ.، توازياً مع ارتفاع صافي محفظة القروض والتسليفات بنسبة 7.35٪ إلى 3.13 مليارات د.أ. وقد حقّق المصرف أرباحاً صافية بلغت 66.61 مليون د.أ. في العام 2015 و35.84 مليون د.أ. خلال النصف الأوّل من العام 2016. وقد حقّقت المجموعة نسب ربحيّة مجدية في النصف الأوّل من العام الحالي بحيث بلغ العائد السنوي قبل الضريبة على متوسّط حقوق المساهمين 11.10٪ والعائد السنوي قبل الضريبة على متوسّط الموجودات 0.81٪. في الإطار نفسه، نجحت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بتقليص معدّل الكلفة من الإيرادات إلى 54.92٪ في النصف الأوّل من العام 2016، مقابل 58.01٪ في نهاية العام 2015.